



www.hishamlabib.com

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

القواعد المالية وتقرير مراقب الحسابات عليها

تقرير مراقب الحسابات

ب شأن الفحص المحدود للقوائم المالية في ٣١ مارس ٢٠٢٢
لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات
(شركة مساهمة مصرية)

الى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (شركة مساهمة مصرية)

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المرفق لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات شركة مساهمة مصرية خاضعة لاحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بما عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات الحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعيار الحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية وتحصص مسئوليتنا في ابداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) للفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة المؤدى بعرفة مراقب حساباتها " ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والحسابية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا ستصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة . وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

اساس ابداء استنتاج متحفظ

- وكما هو وارد بالإيضاح رقم (١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لم تقم الشركة بعمل دراسة لتأثير معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية على القوائم المالية .

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود ، وفيما عدي تأثير الفقرة السابقة من أساس ابداً استنتاج متحفظ وتاثير التسويفات لم يتم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المراقبة لا تعبر بعدها ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وعن ادائها المالي عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعيار الحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية .

القاهرة في ٣٠/٥/٢٠٢٢

محاسبون ومراجعون قانونيون

دكتور هشام أحمد لبيب وشركاه TIAG

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٦٨

سجل بالبنك المركزي رقم ٢٢٥

٦٥١٣ س.م.م



الإيضاح	٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)		
الأصول غير المتداولة		
أصول ثابتة (بالصافي)	٢,١٠٤,٢١٣	٢,٢١٤,٦٤٩
أصول غير ملموسة	٧,٣٩٠,١٨٥	٧,٧٧٩,١٤٢
مشروعات تحت التنفيذ	٧٤٨,٨٩٩	٢٤٨,٨٩٩
مجموع الأصول غير المتداولة	١٠,٢٤٣,٢٩٧	١٠,٢٤٢,٦٩٠
الأصول المتداولة		
النقدية وما في حكمها	٧٦٦,٠٥٤	٣١٣,٥٠٠
العملاء وأوراق القبض	٨,٨١٠,٦٧٩	٨,٠٧٤,٤٢٤
مدينون وارصدة مدينة أخرى	٢٤٢,١٢٥	٣٩٤,٧٠٣
مجموع الأصول المتداولة	٩,٨١٨,٨٥٨	٨,٧٨٢,٦٢٧
إجمالي الأصول	٢٠,٠٦٢,١٥٥	١٩,٠٢٥,٣١٧
حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع	٩,٩٢٤,٠٢٨	٩,٩٢٤,٠٢٨
احتياطي قانوني	٣٩,٩٢٨	٣٩,٩٢٨
الخسائر المرحلية	(٢,٧٧٦,٣٤٨)	(٢,٧٧٦,٣٤٨)
أرباح العام	٥٥٧,٦٦٤	٧٤٨,٩٨٣
مجموع حقوق الملكية	٨,٤٩٤,٢٥٥	٧,٩٣٦,٥٩١
الالتزامات غير المتداولة		
التزامات ضريبية مؤجلة	١,٩٥٥	٤٥,٥٥٣
مجموع الالتزامات غير المتداولة	١,٩٥٥	٤٥,٥٥٣
الالتزامات المتداولة		
دائنوون وارصدة دائنة أخرى	١,٢٢٩,٨٣٢	٤٣١,٠٠٧
مودعين وأوراق دفع	٣٧٨,٥١٠	٦٥٤,٥٦٢
جارى المساهمين	٩,٩٥٧,٦٠٤	٩,٩٥٧,٦٠٤
مجموع الالتزامات المتداولة	١١,٥٦٥,٩٤٦	١١,٠٤٣,١٧٣
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	٢٠,٠٦٢,١٥٥	١٩,٠٢٥,٣١٧

الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتنقأ معها .

تقرير مراقب الحسابات مرافق

المدير المالي
محمد علي المنسي

رئيس مجلس الادارة

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها " شركة مساهمة مصرية "

قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

إيرادات النشاط	إيجارات	إيضاح	(جميع المبالغ بالجنيه المصري)
تكلفة النشاط	مجمل ارباح (خسائر) النشاط	بخصم (إضاف)	
٤٧٥,٠٠٠	٠		
١,٨٧١,٠٠٤	٢,٦٢٩,٣٦٨		
<u>١,٤٠١,٢٨٣</u>	<u>١,٨٠٦,٤٨٤</u>	<u>(٨٢٢,٨٨٤)</u>	<u>(٥٤٤,٧٢١)</u>
(٣٠٢,٩٤٠)	(٢٩٨,٥٧٩)		المصروفات التسويقية
(٩,٨١٥)	(١٥٧,٥٧٥)	(أ/٣)	اهمال اصول ثابتة
(٣٦٠,٥٥٥)	(٣٨٨,٩٥٧)	(ب/٣)	استهلاك اصول غير ملموسة
(٤٢٧,٣٥٨)	(٤٤٧,٣٠٧)	(١٣)	مصروفات ادارية وعمومية
٣٠٠,٦١٥	٥١٤,٠٦٦	٠	الانخفاض في قيمة العملاء
<u>٣٠٠,٦١٥</u>	<u>٥٥٧,٦٦٤</u>	<u>٤٣,٥٩٨</u>	<u>صافي الارباح قبل الضرائب</u>
<u>٠,٠٣٠٢٩</u>	<u>٠,٠٥٦١٩</u>	<u>(١٤)</u>	<u>ضريبة الدخل المؤجلة</u>
			صافي الارباح بعد الضرائب
			نصيب السهم في الارباح

الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها .

رئيس مجلس الادارة

المدير المالي

محمد عبد العليم

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات خاصة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها "شركة مساهمة مصرية"

قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

من ١ يناير ٢٠٢١	من ١ يناير ٢٠٢٢	إيضاح	(جميع المبالغ بالجنيه المصري)
٢٠٢١ مارس ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١		

٣٠٠,٦١٥	٥٥٧,٦٦٤	صافي أرباح (خسائر) الفترة
<u><u><u>الدخل الشامل الآخر</u></u></u>		
.	.	فرق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية
.	.	الاستثمارات المالية المتاحة للبيع
.	.	تغطية التدفق النقدي
.	.	الارباح (الخسائر) الاكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات
.	.	نصيب المنشأة من الدخل الشامل الآخر في الشركات الشقيقة
.	.	ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الآخر
.	.	مجموع الدخل الشامل الآخر عن العام بعد خصم الضريبة
<u>٣٠٠,٦١٥</u>	<u>٥٥٧,٦٦٤</u>	أجمالي الدخل الشامل عن الفترة

الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

المدير المالي
محمد عبد المنعم



(جميع المبالغ بالجنيه المصري)	رأس المال	احتياطي قانوني	الخسائر المرحلية	ارباح (خسائر) الفترة	الإجمالي
٩,٩٢٤,٠٢٨	٣٩,٩٢٨	(٣,٩٤٠,٠٠٠)	١,١٦٣,٦٥٢	٧,١٨٧,٦٠٨	
٢٠,٩٢٨	٢٠,٩٢٨	(٢٠,٩٢٨)		٠	
١,١٦٣,٦٥٢	١,١٦٣,٦٥٢			(١,١٦٣,٦٥٢)	٠
٣٠٠,٦١٥	٣٠٠,٦١٥			٣٠٠,٦١٥	٣٠٠,٦١٥
٩,٩٢٤,٠٢٨	٦٠,٨٥٦	(٢,٧٩٧,٢٧٦)	٣٠٠,٦١٥	٧,٤٨٨,٢٢٣	
٩,٩٢٤,٠٢٨	٣٩,٩٢٨	(٢,٧٧٦,٣٤٨)	٧٤٨,٩٨٣	٧,٩٣٦,٥٩١	
٧٤٨,٩٨٣	٧٤٨,٩٨٣		(٧٤٨,٩٨٣)	٠	
٥٥٧,٦٦٤	٥٥٧,٦٦٤		٥٥٧,٦٦٤	٥٥٧,٦٦٤	
٩,٩٢٤,٠٢٨	٣٩,٩٢٨	(٢,٠٢٧,٣٦٥)	٥٥٧,٦٦٤	٨,٤٩٤,٢٥٥	

الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها .

رئيس مجلس الادارة

المدير المالي

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

من ١ يناير ٢٠٢١	من ١ يناير ٢٠٢٢	<u>إيضاح</u>	
الى ٣١ مارس ٢٠٢١	الى ٣١ مارس ٢٠٢٢		
٣٠٠,٦١٥	٥١٤,٠٦٦		(جميع المبالغ بالجنيه المصري)
			<u>أنشطة التشغيل</u>
			صافي أرباح العام قبل الضرائب
			<u>تعديلات لتسوية صافي الارباح (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
٩,٨١٥	١٥٧,٥٧٥	(١/٣)	اھلاك الأصول الثابتة
٣٦٠,٥٥٥	٣٨٨,٩٥٧	(٢/٣)	استهلاك اصول غير ملموسة
.	.		الانفاض في قيمة العملاء
٦٧٠,٩٨٥	١,٠٦٠,٥٩٨		<u>خسائر التشغيل قبل التغيرات في راس المال العامل</u>
(٨٧٨,٦٤٤)	(٧٣٦,٢٥٥)		التغير في العملاء وأوراق القبض
(٧,٤٠٠)	١٥٢,٥٧٨		التغير في المدينون والارصدة المدينة الأخرى
٢٢٦,٣٥٤	٧٩٨,٨٢٤	(١٠)	التغير في دائنون وارصدة دائنة اخرى
(١٢,٨١٨)	(٢٧٦,٠٥٢)		التغير في الموردين وأوراق الدفع
	(٥٠٠,٠٠٠)		التغير في المشروعات تحت التنفيذ
(١,٥٢٤)	٤٩٩,٦٩٣		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) المتاحة من أنشطة التشغيل
			<u>أنشطة الاستثمار</u>
.	(٤٧,١٣٩)	(٦)	مدفوعات لشراء أصول الثابتة
.	(٤٧,١٣٩)		صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة الاستثمار
(١,٥٢٤)	٤٥٢,٥٥٤		صافي التدفقات النقدية خلال العام
١٦٥,٣٥٥	٣١٣,٥٠٠		النقدية وما في حكمها في أول العام
١٦٣,٨٣١	٧٦٦,٠٥٤	(٣)	النقدية وما في حكمها في آخر العام

الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها .

المدير المالي

محمود لمبيع

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

رئيس مجلس الادارة

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (شركة مساهمة مصرية) طبقاً لأحكام قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، ولائحته التنفيذية، وقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية بغرض تصميم وإنتاج وتطوير البرامج وأنظمة الحاسوب الآلية وتطبيقاتها بمختلف أنواعها وتشغيلها والتدريب عليها وإنتاج المحتوى بصورة مختلفة من صوت وصورة وبيانات وتقديم خدمات المضافة والإنترنت وعلى الشركة الحصول على التراخيص الازمة لمباشرة نشاطها

مقر الشركة في ١ ش أحمد كامل - المعادي - القاهرة

تم تشكيل لجنة لتقيم أصول و خصوم الشركة بغير الشكل القانوني من شركة توصية بسيطة الى شركة مساهمة مصرية وقد انتهت اللجنة في تقريرها الى أن صافي حقوق الملكية لشركة الاولى للبرمجيات (محمد علي باز وشركاه) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ والمعتمد من الهيئة بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٠٨ هو ٧,٠٧٣,٠٠٠ جنيه واتخاذ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ أسل للتقيم وفقاً للقيمة الدفترية في ذلك التاريخ .

الشركة مقيدة سجل تجاري رقم (١٠٣٩٣٧) بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٨ ساري حتى ٢٠٢٢/٣/٢٧

الفترة المالية

تبدأ الفترة المالية في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام ، واستثناء من ذلك الفترة المالية الاولى للشركة اعتباراً من تاريخ القيد بالسجل التجاري وحتى ٣١ ديسمبر من الفترة التالية .

إصدار القوائم المالية

تم اعتماد إصدار القوائم المالية من مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٣٠

أسس إعداد القوائم المالية

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

معايير المحاسبة الجديدة والمعدلة

قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة .

قررت الهيئة العامة للرقابة المالية في بيانها الصادر بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ تأجيل تطبيق معايير المحاسبة الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية (الربع سنوية) التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ على أن تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وادراج الأثر المجمع بالكامل بنهاية العام، مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي في قوائمها الدورية خلال عام ٢٠٢٠ عن هذه الحقيقة وأثارها المحاسبية إن وجدت وبتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ يتضمن استبدال عبارة ١ يناير ٢٠٢٠ بعبارة ١ يناير ٢٠٢١ فيما وردت بمعايير المحاسبة المصرية رقم (٤٨) (٤٧).

- وبناءً على قرار الهيئة العامة للرقابة المالية الصادر بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق معيار (٤٧) الأدوات المالية بالقوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢١.

<u>المعايير الجديدة أو المعدلة</u>	<u>ملخص لأهم التعديلات</u>	<u>التأثير على القوائم المالية</u>	<u>تاريخ التطبيق</u>
معايير محاسبة مصرى جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	<p>يحدد هذا المعيار قواعد الإعتراف والقياس للأصول والإلتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع الأصول والإلتزامات غير المالية وقياسها. وهو بديلاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، والذي يتم تطبيقه حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. يجمع المعيار الجديد جميع الجوانب الثلاثة للمحاسبة عن الأدوات المالية: التصنيف والقياس، الإضمحلال، والمحاسبة التغطية. باستثناء محاسبة التغطية، مطلوب تطبيق المعيار الجديد بأثر رجعي ولكن تقديم معلومات مقارنة ليست إلزامية. بالنسبة لمحاسبة التغطية، يتم تطبيق المتطلبات بشكل مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحددة. وتختلط الشركة لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريران المطلوب ولن تقوم بإعادة عرض المعلومات المقارنة.</p> <p>(أ) التبوب والقياس:</p> <p>بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) يتم قياس أدوات الدين لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو التكفة <u>المستهلكة</u> أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ويعتمد التبوب على معيارين: نموذج أعمال الشركة لإدارة الأصول، وما إذا كانت "التدفقات النقدية التعاقدية" تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق فقط.</p> <p>ليس من المتوقع أن يكون لمطالبات التصنيف والقياس في معيار المحاسبة الدولي رقم ٤٧ تأثير كبير على الشركة.</p>	<p>لم تقم الشركة بعمل دراسة لتأثير معيار رقم (٤٧) على الأدوات المالية</p> <p>يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.</p>	

<u>المعايير الجديدة أو المعدلة</u>	<u>ملخص لأهم التعديلات</u>	<u>التأثير على القوائم المالية</u>	<u>تاريخ التطبيق</u>
	<p>(ب) انخفاض القيمة:</p> <p>يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) من الشركة تسجيل خسائر إئتمانية متوقعة على جميع أدوات الدين والقروض وحسابات العملاء، إما على أساس ١٢ شهراً أو مدى الحياة. سيؤدي تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) إلى تغيير جزئي في حساب الشركة لخسائر الإضمحلال في قيمة الأصول المالية عن طريق إستبدال نهج الخسارة المتکبدة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بنهج الخسارة الإئتمانية المتوقعة. ويطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) من الشركة الاعتراف بمخصصات الخسارة الإئتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحظوظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وأصول العقود. ستقوم الشركة بتطبيق النهج البسيط وتسجيل الخسائر المتوقعة على مدى الحياة على جميع حسابات العملاء.</p>		

(ج) محاسبة التغطية:

وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٦)، كانت جميع الأرباح والخسائر الناتجة عن علاقات تغطية مخاطر التدفقات النقدية مؤهلة لإعادة التوبيخ لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر. ولكن بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، يجب إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن تغطية مخاطر التدفقات النقدية لعمليات الشراء المتوقعة للأصول غير المالية في القيمة الدفترية الأولية للأصول غير المالية. ينطبق هذا التغيير فقط مستقبلاً من تاريخ التطبيق الأولي لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٧) وليس له أي تأثير على عرض الأرقام المقارنة. ومع ذلك ، فإن الشركة ليس لديها أي علاقات تغطية مخاطر موجودة.

(د) محاسبة التغطية:

بالإضافة إلى التعديلات المذكورة أعلاه، عند إعتماد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، سيتم تعديل البنود الأخرى من القوائم المالية مثل الضرائب المؤجلة حسب الضرورة.

يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، ويسمح بالتطبيق المبكر.	نظراً لطبيعة أنشطة الشركة بالإضافة إلى السياسات المحاسبية الحالية للشركة لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) تأثير جوهري على الاعتراف بالإيراد من قبل الشركة.	قم بمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٨) نموذجاً من خمس خطوات لحساب الإيرادات الناشئة عن العقود المبرمة مع العملاء. بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)، يتم إثبات الإيرادات بمبلغ يعكس المقابل المادي الذي تتوقع المنتشرة الحصول عليه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات إلى العميل. سيحل معيار الإيرادات الجديد محل جميع متطلبات الإعتراف بالإيرادات الحالية بموجب معايير المحاسبة المصرية. وهو يتطلب إما تطبيق بأثر رجعي كامل أو تطبيق بأثر رجعي معدل لفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، ويسمح بالتطبيق المبكر. وتخطط الشركة لتطبيق المعيار الجديد في التاريخ الإلزامي المطلوب باستخدام تطبيق بأثر رجعي معدل.
--	--	--

معايير محاسبة مصرى
جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معايير محاسبة مصرى جديد رقم (٤٩) "عقود التأجير"	يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) مبادئ الاعتراف بالإيجارات وقياسها وعرضها والإفصاح عنها، ويتطلب من المستأجرين حساب جميع عقود الإيجار وفقاً لنموذج موحد في قائمة المركز المالي، بدلاً من متطلبات المعايير المحاسبية المصرية الحالية التي تعالج عقود الإيجار على أنها عقود تتفيد مع تسجيل قسط إيجار ثابت في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتضمن المعيار إعفاء للمستأجرين من الإعتراف بعقود إيجار الأصول "منخفضة القيمة" (مثل أجهزة الكمبيوتر الشخصية) وعقود الإيجار قصيرة الأجل (مثلاً عقود الإيجار لمدة ١٢ شهراً أو أقل). وفي تاريخ بدء عقد الإيجار، سيتعرف المستأجر بالإلتزام بدفع مدفوعات الإيجار (أي إلتزام الإيجار) وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل خلال مدة التأجير (أي حق استخدام أصل). سيُطلب من المستأجرين الإقرار بشكل منفصل بتكليف الفوائد على إلتزامات الإيجار ومصرنوف الإهلاك على حق استخدام الأصل.	نظراً لطبيعة أنشطة الشركة بالإضافة إلى السياسات المحاسبية الحالية للشركة لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) تأثير جوهري على الاعتراف بالمحاسبى .	يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد يناير ٢٠٢١ "بإثناء عقود التأجير الخاضعة لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لعام ١٩٩٥ والقانون رقم ١٧٦ لعام ٢٠١٨ الذي ينطبق عليه من بداية فترة التقارير السنوية التي تم إلغاء القانون ٩٥ لعام ١٩٩٥ .

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة لقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

ب- أساس القياس

أعدت القوائم المالية على أساس التكالفة التاريخية فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

ج- عملية التعامل وعملية العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملية التعامل للشركة.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة وبعض العوامل الأخرى المتعلقة بها. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة.

يتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك الفترة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال الفترة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

٤- أهم السياسات المحاسبية المتتبعة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه يتم تطبيقها بثبات خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية وهي:

أ- ترجمة العملات الأجنبية

تمسك حسابات الشركة بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر الرسمي للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقديّة بالعملات الأجنبية في تاريخ القوائم المالية على أساس أسعار الصرف المعلنة في السوق المصرفية في ذلك التاريخ وتدرج أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة التقييم في قائمة الدخل، وأما الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقديّة والتي استخدمت التكالفة التاريخية في قياسها لا يعاد تقييمها.

ب- أساس القيد المحاسبي

يتم التسجيل في الدفاتر طبقاً لأساس الاستحقاق

الأصول الثابتة وإهلاكتها

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوصاً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن الأضمحلال في قيمتها، فيما عدا الأراضي والأصول تحت الإنشاء والتي تظهر بالتكلفة مخصوصاً منها الأضمحلال في قيمتها. وتتضمن تكاليف الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتنائه الأصل. وينبأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أنشئت من أجلها.

يتم إعادة النظر في الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بصفة دورية، كما يتم تحويل مصروفات الإصلاح والصيانة (النفقات اللاحقة لاقتناء الأصل) بقائمة الدخل عن الفترة المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلاها.

تحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الدخل.

تثبت الأصول التي لا تزال في طور الإنشاء تمهدًا لاستخدامها في أغراض إنتاجية أو إدارية (مشروعات تحت التنفيذ) بالتكلفة مخصوصاً منها الأضمحلال في قيمتها. وتتضمن تلك التكاليف التكاليف المباشرة المرتبطة بالوصول بالأصل إلى حالة صالحة للاستخدام والتشغيل. وينبأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أنشئت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعة في إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

يتم إهلاك الأصول الثابتة بإتباع طريقة القسط الثابت لإهلاك الأصول بحيث يتم توزيع تكاليف الأصل على مدار العمر الإنتاجي المقدر، ووفقاً للأعمار الإنتاجية السنوية المقدرة التالية:

<u>النسبة</u>	<u>الأصل الثابت</u>
%١٠	أجهزة اتصال
%٢٠	أجهزة حاسب آلي
%١٢,٥	الأجهزة الكهربائية
%٦	أثاث
%١٥	وسائل نقل
%٥	عقارات

يتم الاعتراف بالربح و الخسارة الناتجة عن إستبعاد أو تخريد الأصول الثابتة بالفرق ما بين القيمة البيعية و صافي القيمة الدفترية بقائمة الدخل

**خاصة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإضاحات المتممة للقواعد المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢**

ج- الأض محلال في الأصول الملموسة

تقوم الشركة في تاريخ كل ميزانية بمراجعة صافي القيمة الدفترية للأصول الملموسة وذلك لتحديد أية مؤشرات على احتمال حدوث الإض محلال في قيمة الأصول وفي حالة ظهور هذه المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية للأصل وذلك لتحديد مبلغ الخسارة الناتجة عن الإض محلال في قيمة هذا الأصل - إن وجد - وعندما يصبح من الصعب تقدير القيمة الأصلية للأصل من الأصول على حدة ، تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل وحدة مولدة للنقد التي ينتهي إليها هذا الأصل .

وعند وجود أساس ثابت ومعقول للتوزيع من الممكن تحديد فائدة يتم أيضاً تحديد الأصول الاعامة التي ترتبط بالوحدات المولدة للنقد منفصلة أو يكون من الممكن توزيع جزء من القيمة الدفترية للأصل على أساس ثابت معقول على هذه الوحدة .

ويتم تحديد القيمة الاستردادية عن طريق تقدير صافي القيمة البيعية أو الاستخدامية أيهما أكثر .

وبتم تحديد القيمة الاستردادية باتباع طريقة الخصم لمبلغ التدفقات النقدية المتوقعة تدفقها نتيجة لاستخدام هذا الأصل أو الوحدة المولدة للنقد وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات . وذلك باستخدام معدلات الخصم قبل الضريب التي تعكس تغيرات السوق القيمة الزمنية للنقد و المخاطر المحددة المتعلقة بهذه الأصول حيث أن تغيرات التدفقات المالية المستقبلي لم يتم تعديلها .

إذا تم تحديد أن القيمة الاستردادية للأصل من الأصول (أو الوحدة المولدة للنقد) تقل عن صافي القيمة الدفترية لتلك الأصول يتم تخفيض صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى القيمة الإستردادية ويتم إثبات الخسائر الناتجة على الفصل في قيمة تلك الأصول فوراً كمصرف بقائمة الدخل إلا إذا كانت قيمة تلك الأصول مسجلة على أساس إعادة تقييم تلك الأصول ، وفي هذه الحالة يتم إدراج مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص في ثيمة تلك الأصول كنقص في نتيجة إعادة التقييم .

إذا تم إلغاء الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم في فترة لاحقة يتم زيادة صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في حدود القيمة التقديرية المعاد النظر فيها، إلى الحد الذي لا تتعدي فيه صافي القيمة الدفترية قبل تخفيض قيمة الأصل بأية خسائر ناتجة عن نقص قيمة هذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في سنوات سابقة، ويتم الإتراف بمبلغ إلغاء خسائر النقص في قيمة الأصل في قائمة الدخل كربح ، إلا إذا كانت الأصول المتعلقة مسجلة بقيمة معاد تقييمها ، ففي هذه الحالة يتم معالجة هذا الإلغاء كزيادة نتيجة إعادة التقييم .

د- تحقق الإيراد

يتم الاعتراف بالإيراد عندما يمكن تقدير نتائج الخدمات بدقة كافية إلى المدى الذي تم تنفيذه من هذه الخدمة حتى تاريخ المركز المالي ، ويمكن تقدير نتائج تفاصيل الخدمات بدقة في حالة امكانية قياس الإيراد بدقة مع التوقع بشكل كبير لتدفق منافع اقتصادية ، وكذا امكانية القياس الدقيق لكل درجة اتمام الخدمات بالاضافة إلى التكاليف التي تم تحديدها وكذلك الازمة لاتمام الخدمة ، و يتم تحديد مستوى اتمام الخدمة عن طريق حصر الخدمات المنفذة .

ويتم الاعتراف بالإيراد من دخل فوائد الودائع على أساس نسبة زمنية مع الأخذ في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل .

ـ- توزيعات الأرباح

يتم تحويل توزيعات الأرباح كالتزان في الفترة المالية التي يتم فيها الإعلان عنها .

ـ- تكلفة الاقتراض

يتم الاعتراف بتكلفة الاقتراض على القروض في قائمة الدخل .

ـ- عملاء ومدينون وأوراق قرض وأرصدة مدينة أخرى

يتم إثبات مديونيات العملاء بالصافي بعد خصم المبالغ المتوقعة عدم تحصيلها والتي يتم تقييرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل جزء أو كل من تلك المديونيات كما يتم تخفيض قيمة أرصدة العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها . هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الإض محلال في القيمة .

ـ- مشروعات تحت التنفيذ

يتم قيد المبالغ التي يتم انفاقها على إنشاء أو شراء أو إقتاء الأصول الثابتة ضمن بند مشروعات تحت التنفيذ بالميزانية وعندما يصبح بالأصل الثابت مؤهلاً للاستخدام يتم إضافة قيمة على حساب .

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

**خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢**

ط - قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قوائم التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تكون النقدية وما في حكمها من أرصدة النقدية بالبنك والصندوق.

ي- الأض محلل في قيمة الأصول الأض محلل قيمة الأصول غير المالية

يتم مراجعة صافي القيمة الدفترية للأصول الملموسة وغير الملموسة المملوكة للشركة في نهاية كل سنة مالية وذلك لتحديد أية مؤشرات عن انخفاض قيمة تلك الأصول.

وفي حالة ظهور هذه المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية للأصل وذلك لتحديد مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص في قيمة هذا الأصل، إن وجدت. وعندما يصعب على الشركة تقدير القيمة الاستردادية للأصل من الأصول على حدة، تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية للوحدة الإنتاجية التي ينتمي إليها هذا الأصل. ويتم تحديد القيمة الاستردادية عن طريق تقدير صافي القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية أيهما أكبر.

ويتم تحديد القيمة الاستخدامية بإتباع طريقة الخصم لمبالغ التدفقات النقدية المتوقعة تدفقها نتيجة لاستخدام هذا الأصل أو الوحدة المولدة للنقد وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات. وذلك باستخدام معدلات الخصم قبل الضريبة التي تعكس تغيرات السوق لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة المتعلقة بهذا الأصل.

إذا ما تبين أن القيمة الاستردادية للأصل من الأصول (أو الوحدة المولدة للنقد) تقل عن صافي القيمة الدفترية لتلك الأصول، يتم تخفيض صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى القيمة الاستردادية ويتم إثبات الخسائر الناتجة على النقص في قيمة تلك الأصول فوراً كمصروف بقائمة الدخل.

إذا ما انخفضت خسارة الأض محلل في فترات لاحقة، يتم زيادة صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى القيمة التقديرية المعاد النظر فيها على لا تتعدى صافي القيمة الدفترية التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل قبل تخفيض قيمة الأصل بأية خسائر ناتجة عن نقص قيمة هذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في سنوات سابقة، ويتم الاعتراف بالتسوية العكسية لخسائر النقص في قيمة الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في قائمة الدخل كربح.

الأض محلل في قيمة الأصول المالية

في نهاية كل فترة مالية يتم تقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الأض محلل قيمة أحد الأصول المالية. تض محلل قيمة الأصل المالي ويتم تحمل الخسائر الناتجة عن الأض محلل قيمة فقط في حالة وجود أدلة موضوعية عن الأض محلل قيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولى بالأصل وكان لهذا الحدث أو هذه الأحداث أثر يمكن تقديره بصورة يعتمد عليها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي. بالنسبة للأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة تمثل خسائر الأض محلل في الفرق بين القيمة الدفترية لـ تلك الأصول والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي الخاص بالأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المالي مباشرة بخسائر الأض محلل باستثناء حسابات العملاء والتي يتم تخفيض قيمتها باستخدام حساب مستقل لانخفاض في قيمتها، ويتم إعدام الديون التي يتتأكد عدم تحصيلها بالخصوص على ذلك الحساب على أن يعلى بقيمة المتأخرات من ديون سبق إعدامها، ويجب لا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل المالي تتجاوز التكلفة المستهلكة في تاريخ التسوية العكسية لخسائر الأض محلل لو لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر الأض محلل هذه. ويتم إثبات التسوية العكسية في الأرباح أو الخسائر.

ك- توزيعات الأرباح على المساهمين والعاملين

يتم إثبات توزيعات الأرباح كالالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

ل- حصة العاملين في الأرباح

طبقاً للنظام الأساسي للشركة تخصص نسبة ١٠% مما يتقرر توزيعه نقداً على مساهمي الشركة كحصة العاملين في الأرباح وبما لا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة. ويتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية وكالتزام في الفترة المالية التي يتم فيها اعتمادها من قبل مساهمي الشركة. وحيث أن الالتزام القانوني بتوزيع حصة من الأرباح على العاملين مرتبط بتوزيع أرباح على المساهمين فإنه لا يتم الاعتراف بالالتزام مقابل حصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

**خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢**

الموردين

- تمثل أرصدة الموردين بالقيمة العادلة دون تحويل أي فائدة على تلك الأرصدة.

المخصصات

يتم دراسة المخصصات وإعادة النظر فيها في تاريخ إعداد كل ميزانية لعكس أفضل تقدير، ويتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ التزام حالي (قانوني أو حكمي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يتربّى على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج من الشركة في صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وأن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرحلة الحدث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ القوائم المالية إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكيد المحيطة بذلك الالتزام. وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لذاك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد في كل فترة لعكس القيمة الزمنية للنقد الناتجة عن مضي الفترة.

الضرائب

- يتم تحويل قائمة الدخل للشركة والذي يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة حيث أنه يتم إثبات العبء

الفعلي للضريبة في نهاية العام.

تتم الاؤصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لذاك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها في الفترة التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ القوائم المالية.

ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصرف أو إيراد بقائمة الدخل باستثناء تلك المتعلقة ببنود أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المؤجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ إعداد مركز الفترة المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقل باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات طويلة الأجل.

الاحتياطي القانوني

طبقاً للقانون وللنظام الأساسي للشركة فإن ٥% من صافي الربح السنوي يجب تحويلها إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ٥% من رأس المال ، هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

تم رد الاحتياطي المكون عن أرباح ٢٠٢٠ حيث ان الشركة لديها خسائر مرحلة من اعوام سابقة .

فـ ربحية (خسارة) السهم

يتم الإفصاح عن النصيب الأساسي للسهم في الأرباح أو الخسائر، ويتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الأرباح أو الخسائر الخاصة بحملة الأسهم العادي بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادي القائمة خلال العام.

صـ الاعتراف بالأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية بالمركز المالي بمجرد أن تصبح الشركة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

قـ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تبث المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (إن وجدت) التي تقوم بها الشركة في سياق معاملاتها العادي وفقاً للشروط التي يضعها مجلس الإدارة ويتم الإفصاح عن تلك الشروط إذا ما اختلفت عن أسس التعامل مع الغير.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

إليضاحات المتممة لقواعد المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

ر- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

الأدوات المالية

الاداة المالية تتمثل في أي عاقد يعطى الحق في أصول مالية لأحد المنشآت ويترتب عليه التزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى. ويتم تصنيف الأدوات المالية المصدرة بمعرفة المنشأة كالالتزامات أو حقوق ملكية طبقاً لجوهر تعاقدي المنشأة، ويتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية بقائمة المركز المالي بمجرد أن تصبح المنشأة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

يتم تسجيل الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر المتعلقة بالأدوات المالية التي تعتبر التزام على الشركة كمصرف أو ربح. وتنتمي المقاصلة بين الأدوات المالية عندما يكون للمنشأة الحق القانوني والنية في تسوية هذه الأدوات المالية إما بالصافي أو بتحقق الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

تتمثل الأصول والالتزامات المالية في النقية بالخزينة والبنوك وبعض الأرصدة المدينة الأخرى وأرصدة الموردون وبعض الأرصدة الدائنة الأخرى وكذا المستحق من وإلى الأطراف ذات العلاقة.

تمثل القيمة الدفترية تقديرًا معقولًا لقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، تتعرض أنشطة الشركة إلى مخاطر مالية متعددة، وتنضم تأثير: مخاطر فروق العملة، ومخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. ويهدف برنامج إدارة المخاطر المتبع من قبل الشركة إلى تخفيض التأثير العكسي لهذه المخاطر على الأداء المالي للشركة.

النقية وما في حكمها

تشمل النقية وما في حكمها النقية بالصندوق وأرصدة البنوك والودائع تحت الطلب قصيرة الأجل والقابلة للتحويل إلى قيم نقية محددة.

العملاء

لا تحمل العملاء بأى عائد وثبتت بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها الاضمحلال المكون في القيمة للمديونيات التي من غير المتوقع تحصيلها. متوسط فترة التحصيل من العملاء من ١٢ إلى ١٥ شهر و هي بمثابة فترة الضمان التي تمنحها الشركة للعملاء عند شراء البرنامج حيث تكون الشركة ملتزمة في تلك الفترة بعمل أي تعديلات او اصدارات حديثة خلال تلك الفترة على البرنامج.

الموردون وأوراق الدفع لا تحمل الموردون بأى فائدة وثبتت بالقيمة الإسمية.

ش- الالتزامات المالية وحقوق الملكية التي تصدرها المنشأة

يتم تمويل الالتزامات المالية وحقوق الملكية وفقاً لمضمون البنود التعاقدية. هذا و يتم تمويل الأدوات المالية كالالتزامات إذا ما كانت تتطلب من الشركة (المصدرة) أن تقوم بسداد نقدية إلى جهة أخرى أو أن تتبادل معها أدلة مالية أخرى بشروط قد تكون في غير صالحها.

ت- الاستبعاد من الدفاتر للأصول والالتزامات المالية

يتم استبعاد الأصل المالي عندما تقوم المنشأة بتحويل مخاطر ومنافع ملكية الأصل بصورة جوهرية، أما إذا لم تقم المنشأة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهي بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل، تقوم المنشأة بتحديد ما إذا كانت لازالت محفظة بالسيطرة على الأصل المالي وعندئذ يتم الاعتراف بالأصل المالي في حدود التدخل الدائم للمنشأة في ذلك الأصل أو ما قد تطالب المنشأة بسداده. وإذا لم تقم المنشأة بتحويل المخاطر والنافع المرتبط بملكية الأصل عندئذ يظل الأصل بدفاتر المنشأة ويعترف بالالتزام مالي على المنشأة يمثل المبالغ التي قامت باستلامها.

يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يتم تسويته أو عند إلغاء أو انقضاء الالتزام في ضوء الشروط الواردة في العقود المحددة.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
إلاضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

ثـ. الاعتراف بالمصروفات

يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في التزام ويمكن قياسه بدرجة يعتمد عليها. ويتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل على أساس أن هناك ارتباط مباشر بين التكاليف المتبددة واقتراض بند محددة من الدخل.
وعندما يكون من المتوقع أن تنشأ المنافع الاقتصادية خلال العديد من الفترات المحاسبية وأن الارتباط مع الدخل يمكن تحديده بشكل عام أو غير مباشر فإنه يجب الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل على أساس من التوزيع المنتظم.
ويعرف بالمصروف فوراً في قائمة الدخل عندما لا ينتج عن النفقة أي منافع اقتصادية مستقبلية مؤهلة أو لم تعد مؤهلة للاعتراف بها كأصل في قائمة المركز المالي.

ذـ. سياسات وأهداف وأساليب إدارة رأس المال

تهدف إدارة الشركة من خلال إدارة رأس مالها في تحقيق كل من هدفي السيولة والربحية بحيث يتم سداد التزامات الشركة في مواعيدها وإستثمار أموال الشركة في التشغيل وبعض الأوعية الاستثمارية التي تحقق أعلى عائد ممكن على الأموال المستثمرة،
كذا تغطية بعض أرصدة العملاء المدينة وذلك طبقاً لقواعد الملاءة المالية التي تلتزم بها الشركة.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

٣- نقدية وما في حكمها

٢٠٢١ ديسمبر ٣١ جنية مصرى	٢٠٢٢ مارس ٣١ جنية مصرى	
٣٦,٠٢٧	٦٨٤,٣٤٨	نقدية بالصندوق
٢٧٧,٠٥٦	٨١,٣٢٨	نقدية بالبنوك عملة محلية
٤١٧	٣٧٨	نقدية بالبنوك عملة أجنبية
٣١٣,٥٠٠	٧٦٦,٠٥٤	الاجمالي

٤- العملاء وأوراق القبض

٢٠٢١ ديسمبر ٣١ جنية مصرى	٢٠٢٢ مارس ٣١ جنية مصرى	
٨,٣٤٦,٤٢٤	٩,١١٥,٦٧٩	العملاء
٨٣,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	أوراق القبض
(٣٥٥,٠٠٠)	(٣٥٥,٠٠٠)	الانخفاض في قيمة العملاء وأوراق القبض
٨,٠٧٤,٤٢٤	٨,٨١٠,٦٧٩	الاجمالي

٥- مدينون وارصدة مدينة أخرى

٢٠٢١ ديسمبر ٣١ جنية مصرى	٢٠٢٢ مارس ٣١ جنية مصرى	
٥٠,٥٧٩	٥٠,٥٧٩	أيرادات مستحقة
٦,٩٠٥	٦,٩٠٥	مصاريف مدفوعة مقدماً
٢٤,٧٥١	٢٤,٧٥١	تأمينات لدى الغير
١٨,١٣٣	٣٤,٦٧٦	ضرائب خصم من المنبع
٢٩٤,٣٣٥	١٢٥,٢١٤	ضريبة القيمة المضافة
٣٩٤,٧٠٣	٢٤٢,١٢٥	الاجمالي

شركة المؤشر للمعلومات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاته
الإضاحات المتممة للقواعد المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

٦- الأصول الثابتة

الإجمالي	تجهيزات إنترنت ISP	أجهزة المحمول والستيرنال	أجهزة كهربائية	أجهزة كمبيوتر	أثاث ولوازع	أجهزة المحمول والستيرنال	تجهيزات إنترنت ISP	الإجمالي
٢,٩٦٥,٢٠٧	٧٩٧,٣٨٠	٦٨,٠٣٥	١٠٦,٥٩٢	١٥٨,٣١٥	١,٦٣,٤٤٣	١,٦٣,٤٤٣	٧٩٧,٣٨٠	٣,١٤,٣٤٦
٤٧,١٣٩	٩,٤٥٠	٩,٤٥٠	١٠,٦,٥٩٢	١١٦,٨١٥	١,٨,٧٦,١	١,٨,٧٦,١	٧٧,٤٨٥	٣٧,٥٥٧
٥٠,٠٥٩	٣٧,٥٥٧	٣٧,٣٤٢	١٠,٦,٣٤٢	١٠٢,٦٩١	١٠٢,٦٩١	١٠٢,٦٩١	٧٩٧,٤٨٠	٧٩٧,٤٨٠
١٥٧,٥٧٥	٣٧,٩٩١	١,١٣١	٢١	١,٣٩١	١١٧,٠٤١	١١٧,٠٤١	٧٧,٤٨٥	٧٥,٥٤٨
٩٠,٨,١٣٤	٧٥,٤٤٨	٥٥,٤٤٨	١٠,٦,٣٢٣	١٠,٤,٨٨٦	٥٥,٦,٨٨٦	٥٥,٦,٨٨٦	٧٢١,٨٣٣	٧٢١,٨٣٣
٢,١٠,٤٢١٣	٧٢١,٨٣٣	٢٢٩	٢٢٩	٥٩,٧٣٣	١,٣٣,٠٣٠	١,٣٣,٠٣٠	٧٥٩,٨٨٢٣	٧٥٩,٨٨٢٣
٢,٣١٤,٤٩	٧٥٩,٨٨٢٣	٣,٧٧١	٢٥٠	٥٥,٦٢٤	١,٣٩٥,٢٤٤	١,٣٩٥,٢٤٤		

٦ بـ الأصول غير الملموسة

الإجمالي	سوقت وبر	رخصة إنترنت	البرامج الثانمة	الإجمالي
١٤,١٢٥	١,٨٨,٨٦٥,٤٤	٢,٠٠,٠٠٠	١١,٩٦,٤٤٢	١٤,١٢٥
١	٧,٠٨٥,٩٨٣	١٤٤	٢,٠٨,٨٠,٠٠٠	١٤٤
٣,٨٨,٩٥٧	٣,٨٨,٩٥٧	٤	٢,٠٧,٧٩,٩٩٩	٣,٨٨,٩٥٧
٧,٤٧٤,٩٤٠	٧,٤٧٤,٩٤٠	١	٢,٧,٧٩,٩٩٩	٧,٤٧٤,٩٤٠
٧,٣٩٠,١٨٥	٧,٣٩٠,١٨٥	١	١,٣٩٠,١٨٣	٧,٣٩٠,١٨٣
٧,٧٧٩,١٤٣	٧,٧٧٩,١٤٣	٧	٧,٧٧٩,١٤٣	٧,٧٧٩,١٤٣

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	٢٠٢٢	الرصيد في ١٣ مارس ٢٠٢٢	٢٠٢٢
٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢
٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢
٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢
٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة لقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

٧- مشروعات تحت التنفيذ

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١	تطوير برنامج اودو ايه ار بي (module) الاجمالي
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٤٨,٨٩٩	٧٤٨,٨٩٩	
٢٤٨,٨٩٩	٧٤٨,٨٩٩	

٨- رأس المال :

بلغ رأس المال المرخص بـ ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ جنية فقط سبعون مليون جنيه مصرى لا غير
بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٩,٩٢٤,٠٢٨ جنية فقط تسعة مليون وتسعمائة واربعة وعشرون ألف وثمانية وعشرون جنيهًا مصرى لا غير موزعة كالتالى :

اسم المساهم	الاجمالي		أ / محمد علي فرج باز	أ / سارة محمد جمال الدين ثابت	أ / محمود علي فرج باز	نسبة الاسهم المملوكة	عدد الاسهم
أ / محمد علي فرج باز			١٥,٤٩٪	٤٠٥ ٠٠٠			
أ / سارة محمد جمال الدين ثابت			٠,٢٢٪	٢٢ ٢٧٠			
أ / محمود علي فرج باز			٠,٢٢٠٪	٢٥ ٢٧٠			
مساهمون آخرون			٨٤,٠٧٪	٩ ٤٧١ ٤٨٨			
			١٠٠	٩,٩٢٤,٠٢٨			

٩- التزامات ضريبية مؤجلة :

الإجمالي	الالتزامات (أصول) ضريبية مؤجلة عن الفترة / العام	رصيد أول المده	٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١	جنيه مصرى
			٢٦,٥٤٩	٤٥,٥٥٣	
			١٩,٠٠٣	(٤٣,٥٩٨)	
			٤٥,٥٥٣	١,٩٥٥	
الإهلاك الضريبي المحسوب طبقاً للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥	الإهلاك المحاسبي	فرق الأهلاك	٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١	جنيه مصرى
			١,٦٢٢,٦٠٦	٣٥٢,٧٦٣	
			١,٥٣٨,١٤٨	٥٤٦,٥٣٢	
			٨٤,٤٥٨	(١٩٣ ٧٦٩)	
			١٩,٠٠٣	(٤٣ ٥٩٨)	

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

١٠ - الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

٢٠٢١ دسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٥,٩٢٥	٤٦,٩٦٥	مصارف مستحقة (*)
٣,٥٩٦	٠	أرمس
٦٣,٥٦١	٥٥,٥٦١	ضرائب كسب العمل
١٣,١٥٧	١٢,٠٠٨	خصم و تحصيل تحت حساب الضريبة
٢٥,٣٦٢	٢٥,٣٦٢	تأمينات اجتماعية
٣,٣٥٢	٨,٨٧٩	شركة مصر لنشر المعلومات
٣٦,٠٥١	٣٦,٠٥١	ضرائب الدخل عام ٢٠٠٩
٣٨,٢٨٩	٣٨,٢٨٩	المساهمة التكافلية
٠	٧٩٥,٠٠٠	إيرادات مقدمة
٢٠٣,٨٤٦	٢٠٣,٨٤٦	ضرائب الدخل
٧,٨٦٨	٧,٨٧١	TE DATA شركة
٤٣١,٠٠٧	١,٢٢٩,٨٣٢	الاجمالي

المصارف المستحقة (*)

٢٠٢١ دسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٠,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	اتعاب مهنية
٠	١٣,٩٦٥	اعلانات
٥,٩٢٥	٠	كهرباء
٣٥,٩٢٥	٤٦,٩٦٥	الاجمالي

١١ - موردين وأوراق دفع:

٢٠٢١ دسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٧٦,٠٥٢	٠	موردين
٣٧٨,٥١٠	٣٧٨,٥١٠	أوراق دفع
٦٥٤,٥٦٢	٣٧٨,٥١٠	الاجمالي

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاته

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

١٢- حاري المساهمين:

<u>٢٠٢١ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٢ مارس ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٩,٩٥٧,٦٠٤	٩,٩٥٧,٦٠٤	
<u>٩,٩٥٧,٦٠٤</u>	<u>٩,٩٥٧,٦٠٤</u>	

جارى علي فرج باز

يتمثل الرصيد البالغ قدرة ٩٩٥٧٦٠٤ جنية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقابل مبلغ ٧٤٥٧٦٠٤ جنية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ في المبالغ المسددة من أحد المساهمين (محمد علي فرج باز) لسداد بعض الالتزامات التي تخص الشركة

١٣- مصروفات ادارية وعمومية

<u>٢٠٢١ مارس ٣١</u>	<u>٢٠٢٢ مارس ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٢٥,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	أجور ومرتبات
٧٧,٢٠٢	١١,٢٤٣	رسوم واشتراكات وغرامات
٣,٦٠٠	٠	التأمينات الاجتماعية
٥٠٠	٧٢,٩٠٠	اعاب مهنية واستشارات
٨٩,٦٢٥	٧٨,٦٨٤	إيجارات
١٧,٨٤٩	١٣,٧٦٨	كهرباء وتلفون
٠	٨,٥٦٠	نت
٤٥,٨٨٧	١٠,١٤٦	مصروفات متعددة
٦٠,٩٦٥	٣٠,٩٤٨	سفر وانتقالات
٥,١٢٠	٢٢,٧٦٠	بوفية وضيافة
١,٦١١	٢,٤٣٣	مصروفات بنكية
٠	٧,٧٠٧	اتحاد ملاك
٠	٣,٨١٣	ادوات كتابية
٠	٤,٣٤٥	صيانة
<u>٤٢٧,٣٥٩</u>	<u>٤٤٧,٣٠٧</u>	الاجمالي

٤- نصيب السهم في صافي الربح

<u>٢٠٢١ مارس ٣١</u>	<u>٢٠٢٢ مارس ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٣٠٠,٦١٥	٥٥٧,٦٦٤	صافي ربح العام
٩,٩٢٤,٠٢٨	٩,٩٢٤,٠٢٨	عدد الاسهم القائمة خلال العام
<u>٠,٠٣٠٢٩</u>	<u>٠,٠٥٦١٩</u>	نصيب السهم في صافي الربح

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

٥-الموقف الضريبي

أ - ضرائب أرباح شركات الأموال

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات في المواعيد القانونية وتقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية .
لم يتم فحص الشركة بعد

ب - ضريبة الأجر والمرتبات

لم يتم الفحص

ج - ضريبة القيمة المضافة

تقوم لشركة بتقديم إقرارات القيمة المضافة في الميعاد القانوني وسداد الضريبة المستحقة
لم يتم فحص الشركة .

٦-آراء مخاطر الأدوات المالية

إن أنشطة الشركة تجعلها عرضه لأنواع مختلفة من المخاطر المالية منها تلك المرتبطة على تغير أسعار السوق أو التغير في أسعار تحويل العملات الأجنبية أو أسعار الفائدة. وبهدف أسلوب الشركة لإدارة المخاطر بشكل عام إلى تقليل الآثار العكسية على الأداء المالي للشركة.

عناصر المخاطر المالية

أ- خطر التقلبات في أسعار الصرف

يؤثر هذا الخطر على كافة مدفوعات الشركة ومقوبضاتها بالعملات الأجنبية وكذلك في تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة القوية بالعملات الأجنبية. وتقوم الشركة باستخدام الجنيه المصري كعملة تعامل وعملة عرض.

ب- خطر الائتمان

يتمثل هذا الخطر في عدم مقدرة بعض العملاء على سداد ما عليهم من ديون و تقوم الشركة بمتابعة دورية لأرصدة العملاء وتكوين مخصص الدين المشكوك في تحصيلها لمقابلة أية مخاطر قد تنشأ نتيجة عدم التحصيل.

ج- خطر السيولة

يؤثر هذا الخطر على رأس المال وتتضمن إدارة مخاطر السيولة الإحتفاظ بأرصدة نقدية كافية وتوفير موارد تمويل للشركة.

٧-المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بشروط المعاملة السائدة في المعاملات الحرة وخلال الفترة لا يوجد معاملات مع اطراف ذات علاقة .

٨-الالتزامات العرضية والمسؤوليات الإحتمالية

لا توجد أية إلتزامات عرضية أو مسؤوليات إحتمالية.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإضاحات المتممة لقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

١٩- أحداث هامة خلال الفترة المالية

- في بداية عام ٢٠٢٠ حدث انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩)، وتشيّه في كثير من دول العالم ومنها مصر جاء من دولة الصين والتي تعد من أقوى إقتصادات العالم، حيث تعد الصين المنتج والمصدر الرئيسي لأغلب دول العالم، تسبّب في إضطرابات للأنشطة الاقتصادية والأعمال، كما قد يؤثّر على عمليات التبادل التجاري بين الدول وكذا عمليات النقل سواء البحري أو البري أو الجوي.
إن استمرار انتشار الفيروس المستجد واتخاذ بعض الدول إجراءات إحترازية مشددة وعلى رأسها مصر تتضمن وقف حركة النقل منها وإليها وبالتالي إيقاف أغلب أنواع التبادل التجاري مما قد يتربّط عليه توقف في بعض الأنشطة لبعض المنشآت لاعتمادها على منتجات مستوردة من الصين، الأمر الذي ترتب عليه حدوث آثار إقتصادية على العديد من الأنشطة المختلفة في مصر والعالم مما أضر بكافة الاستثمارات واحتمالية حدوث خسائر لتلك الأنشطة ربما قد تؤدي إلى إعادة النظر في فرض الاستمرارية في المدى القصير.
- إن الإدارة والمسؤولين عن الحكومة سيستمرون في مراقبة الوضع محلياً وعالمياً لتزويد المساهمين وأصحاب المصالح بالتطورات، وفي حال حدوث أي تغيرات جوهيرية في الظروف الحالية سيتم تقديم إضاحات إضافية أو تعديلات في قوائم المالية لفترات المالية اللاحقة خلال العام المالي ٢٠٢٠.
- بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ وافقت اللجنة العليا "مراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى" والمشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ على تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على قوائم المالية الدورية التي ستتصدر خلال عام ٢٠٢٠ على أن يتم التطبيق على قوائم المالية السنوية في نهاية عام ٢٠٢٠ وذلك نظراً للظروف الحالية التي تم بها البلاد جراء تشيّه فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به. يرجع للأضاح رقم ٢ (أ).
- بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (٤٧) الأدوات المالية، ٤٨ الإيراد من العقود مع العملاء، ٤٩ عقود التأجير للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١.

رئيس مجلس الإدارة

المدير المالي

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات